

مساهمة الإفصاح الاختياري في تسهيل عملية اتخاذ القرار في المؤسسات الاقتصادية

- دراسة حالة لمؤسسة رويبة -

**The contribution of voluntary disclosure to facilitate the decision-making process
in economic institutions - Case study of Rouiba Foundation -**د.نؤارة محمد^{1*}، ط.دكرارشة فاطمة الزهراء²¹دكتوراه - تدقيق ومراقبة التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، NouaraMohamed.djelfa@gmail.com²طالبة باحثة- إدارة الموارد البشرية والتنمية الإدارية، مخبر الأمن الإنساني، جامعة باتنة 1، الجزائر، Fatimakr00@gmail.com

تاريخ القبول: 2020/12/03

تاريخ الاستلام: 2020/11/08

الملخص:

تبين هذه الدراسة دور وأهمية الإفصاح المحاسبي الاختياري بالنسبة للمستخدمين سواء داخليين أو خارجيين والذين يحتاجون إلى معلومات تفصيلية عن نتائج المؤسسة بهدف ترشيد مختلف قراراتهم، وعليه فقد أصبح الإفصاح الاختياري ضروري للمؤسسة لضمان استمرارها وكذا المستخدمين لترشيد قراراتهم.

ومن خلال هذه الدراسة سنتبع الإفصاح الاختياري في إحدى المؤسسات الاقتصادية الوطنية وهي مؤسسة رويبة وهذا من خلال حساب مختلف نسبها المالية وعرضها للمستخدمين ومعرفة دورها في ترشيد القرارات للمستخدمين.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح المحاسبي؛ الإفصاح الاختياري؛ ترشيد القرارات.

تصنيف JEL: E52، E62، F63، C32

Abstract:

This study shows the role and importance of accounting disclosure for both internal and external users who need detailed information about the results of the organization in order to rationalize their various decisions. Therefore, voluntary disclosure is necessary for the institution to ensure its continuity as well as users to rationalize their decisions.

Therefore, through this study, we will follow the voluntary disclosure in one of the national economic institutions, the ROUIBA Foundation, by calculating the different financial ratios and presenting them to users and knowing their role in rationalizing decisions for users.

key words: -Accounting disclosure; -optional disclosure;-rationalization of decisions.

JEL Classification: E52، E62، F63، C32

مقدمة

إن الإفصاح الإلزامي أو الإجباري والذي يكون محدد من طرف التشريعات والقوانين المعمول بها أصبح غير كافٍ للمستخدمين لترشيد قراراتهم، وهذا نتيجة نقص المعلومات التي يتيحها لهم وكذا نتيجة عدم فهم البعض منها، وعليه فقد زادت المناذاة بالتوسع في الإفصاح من خلال الإفصاح عن المعلومات التي لا تلزمها القوانين والتشريعات المعمول بها في مجال الإفصاح، وهذا لما تساهم به هذه المعلومات في ترشيد مختلف قرارات المستخدمين وخصوصاً المستخدمين الخارجيين والمحدودين المعرفة. وعليه ومما سبق فالإشكالية الرئيسة لورقتنا البحثية تتمثل في:

هل يساهم الإفصاح الاختياري في تسهيل عملية اتخاذ القرار في المؤسسات الاقتصادية؟

ستتم معالجة هذه الإشكالية من خلال التطرق إلى:

✓ المحور الأول: مدخل مفاهيمي للإفصاح المحاسبي

✓ المحور الثاني: الإفصاح الاختياري في مؤسسة روية من خلال النسب المالية

المحور الأول: مدخل مفاهيمي للإفصاح المحاسبي

يوضح المحور الأول من الورقة البحثية مفهوم الإفصاح المحاسبي ومختلف أنواعه، بالإضافة إلى خصائص المعلومات المحاسبية الواجب الإفصاح عنها ومستخدمي هذه المعلومات، وعليه سنحاول التفصيل في كل عنصر من العناصر السابقة كما يلي:

1- مفهوم الإفصاح المحاسبي

يعرف الإفصاح في المؤسسة اصطلاحاً على أنه بث المعارف أو نقل المعلومات من مصدر إنتاجها إلى مستقر الاستفادة منها، فهو نقل للمعلومات ممن يعلمها إلى من لا يعلمها (طلبة، أميرة؛، 2009، صفحة 79).

وفي المحاسبة فنجد أن المختصون قد قدموا للإفصاح المحاسبي عدة تعريفات فمنهم من يعرفه على أنه إتباع سياسة الوضوح الكامل وإظهار جميع الحقائق المالية المهمة التي تعتمد عليها الأطراف المهتمة بالمشروع (طارق، عبد العال؛، 2006، صفحة 54). ويعرفه آخرون على أنه توفير المعلومات المناسبة في القوائم المالية المنشورة وذلك لمصلحة الفئات أو الأطراف المختلفة من مستخدمي هذه المعلومات وبالقدر الذي يساعدهم في عملية اتخاذ القرارات، حيث يمكن توفير هذه المعلومات إما في صلب القوائم المالية أو خارجها ضمن الإيضاحات أو الملاحظات المرفقة بتلك القوائم (محمد، مطر؛، 2007، صفحة 48). إن مفهوم وهدف الإفصاح المحاسبي المعاصر لم يعد يقتصر على مجرد إبلاغ وعرض نتائج القياس المحاسبي وتفسيرها، ولكن واقع الحال أن مفهومه توسع وأصبح الأمر ينطوي على عرض معلومات كمية أو وصفية، فعلية أو تقديرية، ولها تأثيرها الملحوظ على متخذي القرارات مع أنها لم تنتج عن قياس محاسبي وتتعارض مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها (وصفي، أبو الفتاح أبو المكارم، 2002، صفحة 69).

وكحوصلة من التعاريف السابقة للإفصاح يمكن الاستناد إلى هذا التعريف الذي يعتبر أشمل نوعاً ما والذي يعرف الإفصاح المحاسبي على أنه "عملية عرض التقارير المالية والقوائم المالية وفق منهجية محددة تهدف إلى الإعلام العادل والملائم لجميع الأطراف ذات العلاقة والمصلحة بالمؤسسة بدون تحيز ولا تضليل".

2-أنواع الإفصاح المحاسبي

لإفصاح المحاسبي عدة أنواع أهمها ما يلي:

2-1- الإفصاح الكامل (الشامل أو التام): ويفترض الإفصاح الكامل عرض جميع المعلومات الملائمة (الدون، س هنديكسن؛، 1990، الصفحات 766-767).

2-2- الإفصاح التثقيفي أو الإعلامي: هو التحول نحو المطالبة بالإفصاح عن المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات مثل الإفصاح عن التنبؤات المالية، الإفصاح عن الإنفاق الرأسمالي الحالي والمخطط ومصادر تمويله.

2-3- الإفصاح الوقائي: يعتمد الإفصاح الوقائي على تقديم المعلومات المالية للمستخدم بصورة مبسطة إلى الحد الذي يجعلها مفهومة، والبعد عن تقديم المعلومات التي تعكس درجة كبيرة من عدم التأكد ومراعاة المقدرة المحدودة للمستخدم العادي عند تحديد مقدار المعلومات التي يجب الإفصاح عنها (ضيف الله، محمد الهادي؛، 2012، صفحة 4).

2-4- الإفصاح العادل: يهتم الإفصاح العادل بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية، بمعنى أن تقدم المعلومات بشكل يحترم فيه الإنصاف بين جميع احتياجات الأطراف وبدون تحيز.

2-5- الإفصاح الملائم: هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف المؤسسة وطبيعة نشاطها، إذ أنه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لمستخدميها وأكثر تناسبا مع طبيعة النشاط وظروف المؤسسة.

2-6- الإفصاح الكافي: يشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية، حتى لا تكون مضللة لمستخدميها عند اتخاذ القرارات (زين، عبد المالك؛، 2015، صفحة 14) وهو أكثر المفاهيم شيوعا في الاستخدام ولكنه يفترض أدنى مقدار من الإفصاح حتى يتوافق مع هدف جعل القوائم المالية غير مضللة (الدون، س هنديكسن؛، 1990، الصفحات 766-767).

2-7- الإفصاح التفاضلي: حيث يتم التركيز في القوائم المالية بصورة ملخصة ومختصرة على التفاضل أو التفاوت في البنود بعقد المقارنة لتوضيح التغيرات الجوهرية وتحديد الاتجاه العام لتلك التغيرات.

2-8- الإفصاح الشامل: إن مفهوم الإفصاح الشامل يعني أن القوائم المالية المنشورة والملاحظات الملحق بها يجب أن تتضمن أية معلومات اقتصادية متعلقة بالوحدة الاقتصادية، والتي تؤثر على قرارات مستخدمي القوائم المالية (ضيف الله، محمد الهادي؛، 2012، صفحة 5).

2-9-أنواع الإفصاح حسب الزاميته:

يمكن تقسيم الإفصاح حسب درجة الزاميته إلى قسمين:

2-9-1- الإفصاح الإجمالي:

وهو الحد الأدنى من الإفصاح الذي حددته القوانين الصادرة من الجهات ذات العلاقة (غزاي، سبيل المطيري؛، 2012، صفحة 15).

2-9-2- الإفصاح الاختياري:

يعد الإفصاح الإضافي محاولة جادة من قبل المؤسسة الاقتصادية لتقديم معلومات إضافية قد لا تفرضها التشريعات والقوانين المالية أو المعايير المحاسبية وذلك بهدف تقديم أكبر قدر من المعلومات لمستخدمي القوائم المالية وحتى لا يلجئوا إلى مصادر أخرى للمعلومات قد تكون مضللة (محمد، طارق يوسف؛، 2007، صفحة 16). وتتوفر للمديرين معلومات عن الأداء الحالي والمستقبلي لمؤسستهم أكثر من غيرهم من الخارج، وقد أفادت عدة دراسات أن لدى هؤلاء المديرين الحوافز للإفصاح الاختياري عن هذه المعلومات (سامي، محمد الوقاد؛، 2011، صفحة 211).

3- أسباب قيام المؤسسة بالإفصاح الاختياري:

تقوم المؤسسة بالإفصاح الاختياري لمجموعة من الأسباب أهمها:

➤ **بناء انطباع ذهني:** يتيح الإفصاح الخاص عن الأمور ذات المسؤولية الاجتماعية شعورا ورضا بالعوائد الاقتصادية المستقبلية، ويتضمن ذلك على سبيل المثال الإفصاح عن النفقات التي يتم بها لأغراض الحماية البيئية وتأمين ظروف العمل أو برامج التدريب لقطاعات من المجتمع.

➤ **تجنب التشريع والرقابة الحكومية المحتملة:** قد تقوم المؤسسة بعمل إفصاح اختياري إذا كانت هناك مخاطر بأن عدم القيام بتلك الإفصاح قد يؤدي إلى تدخل الرقابة الحكومية، ويتمثل الهدف في إحباط أي تصرف محتمل سوف تكون له آثار عكسية، ويتطلب تحديد توقيت وطبيعة ونطاق مثل تلك الإفصاح حكما أو قرار إداريا.

➤ **خفض تكلفة رأس المال:** يتميز الإفصاح الاختياري بأنه يزيد عن أو يمتد إلى أبعد مما هو مطلوب عن طريق المنظمين، فقد تجد المؤسسات التي تتنافس مع غيرها من المؤسسات الأخرى في ضل أسواق رأس المال العالمية أنه من الأهمية أن يتم إجراء إفصاح إضافي اختياري، حيث قد يختار موردو رأس المال إحدى المؤسسات بدل من إحدى المؤسسات الأخرى إذا ما وجدوا بأن المؤسسة الأولى ذات مخاطر أقل، فلا شك أن الإفصاح يزيل أو يخفض من عدم التأكد المرتبط بالمستقبل، ومن ثمة فهي تقوم بتخفيض وتدني مستوى المخاطر المحيطة والمدرجة (سامي، محمد الوقاد؛، 2011، الصفحات 212-213). ومن أمثلة الإفصاح الاختياري ما يلي:

- التنبؤات المالية المستقبلية؛

- تحليلات الأصول طويلة الأجل والمخزون؛

- خطط الإنفاق الاستثماري؛

- خطط الإدارة بشأن توزيعات الأرباح (محمد، طارق يوسف؛، 2007، صفحة 16).

وتكون استراتيجية الإفصاح الاختياري حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (01): استراتيجية الإفصاح المحاسبي الاختياري

استراتيجية بعيدة للإفصاح	استراتيجية قبلية للإفصاح	
نتائج جيدة	المشاركة في المعلومات	الإفصاح
نتائج غير جيدة	الإضرار بالمركز المالي	عدم الإفصاح

المصدر: (كمال الدين و محمد، 2008، صفحة 45)

وأهم نوع من أنواع الإفصاح الاختياري الإفصاح الإلكتروني، وهو استخدام موقع المؤسسة في عرض المعلومات المتعلقة بالأداء المالي للمؤسسة (غزاي، سبيل المطيري؛، 2012، صفحة 19). حيث يشير إلى عملية نشر القوائم المالية على الموقع الإلكتروني للمؤسسة الاقتصادية مباشرة، لكي تتطلع عليه كافة الجهات التي يمكن أن تستخدمها أو التي لها اتصال بالشبكة الدولية، ويلاحظ أن نشر القوائم المالية سيكون فوراً ومباشراً، وهو ما يفضل استخدامه في الأسواق المالية. ويتم الإفصاح المحاسبي للتقارير والقوائم المالية على شبكة الانترنت من خلال مجموعة من الأساليب أهمها:

- العرض عن برامج عارضة؛

- استخدام الجداول الإلكترونية؛

- عن طريق الفيديو.

في الآونة الأخيرة تقوم بعض المؤسسات بإضافة بعض مواقع الفيديو لكي توضح بعض إنجازاتها ونجاحاتها في نشاطها الاقتصادي والمالي، فهي ترى أن هذا العرض (clips) على موقعها على شبكة المعلومات يوضح أكثر للمستخدم الإنجازات التي تحققت بصورة مرئية وهو ما يزيد من ثقة المستخدمين (زياد، هام السقا، 2012، صفحة 8).

4- الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:

لكي يحقق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية الأهداف المرجوة منه التي تتمحور حول غرض أساسي هو منفعة المستخدم متخذ القرارات، لا بد من توفر خصائص في تلك المعلومات، لكن قبل عرض مدلول كل خاصية من تلك الخواص أو مفهومها يجب الإشارة إلى القيود على توفير معلومات وثيقة ويعتمد عليها (معلومات ملائمة وموثوقة) وهي:

- **التوقيت المناسب:** فالتأخر بغير داعي في التقارير يمكن أن ينتج عنه ضياع وثاقة الصلة؛

- **العائد في مقابل التكلفة:** المنافع المشتقة من المعلومة يجب أن تتجاوز تكلفتها توفرها؛

- **الموازنة بين الخصائص الكيفية:** من أجل وفاء القوائم المالية وجعلها كافية لبيئة معينة، يجب أن يحقق موفرو هذه المعلومات توازناً مناسباً بين الخصائص النوعية (طارق، عبد العال، 2006، صفحة 5).

أما فيما يخص الخصائص الواجب توفرها في المعلومات فهي:

4-1- الخصائص الرئيسية للمعلومات:

تتمثل الخصائص الرئيسية الواجب توفرها في المعلومات فيما يلي:

4-1-1- إمكانية الاعتماد عليها (الوثوق): يقصد بها الثقة بالمعلومات المتوفرة ومصادقتها وبالتالي إمكانية الاعتماد عليها، ويمكن أن تتحقق هذه الخاصية من خلال توفر الخصائص الفرعية التالية:

- **إمكانية التحقق من المعلومات:** ويقصد بها تطابق النتائج التي يتوصل لها شخص معين إذ استخدم أساليب محددة من القياس والإفصاح من نتائج شخص آخر استخدم هو الآخر نفس الأساليب في القياس والإفصاح؛

- **الصدق في التعبير عن الظواهر والأحداث الاقتصادية:** أي الموضوعية ويقصد بها تمثيل المضمون والجوهر وليس مجرد الشكل، بمعنى آخر تجنب كل أنواع التحيز؛

- **حيادية المعلومات:** ويقصد بحيادية المعلومات خلوها من تحيز المعد لها والذي قد يهدف من خلال التحيز إلى التأثير على مستخدم المعلومات وعلى القرار الذي ينوي اتخاذه (مؤيد، راضي خنفر، 2006، صفحة 19).

- 4-1-2-الملائمة:** أي أن تكون المعلومات ملائمة لأغراض المستخدم متخذ القرار، وللملائمة ثلاثة عناصر رئيسية هي:
- **القيمة التنبؤية:** ويقصد بها قيمة المعلومات باعتبارها أساسا للتنبؤ بالتدفقات النقدية للمؤسسة أو بقوتها الإرادية؛
 - **قيمة التغذية المرجعية من المعلومة:** أي المدى الذي يمكن لمتخذ القرار أن يعتمد عليه في تصويب توقعاته السابقة أو تعديلها؛

- **التوقيت المناسب:** ويقصد به ربط مدى ملائمة المعلومة لمتخذ القرار بتوقيت إيصالها له، لأن إيصال المعلومات لمتخذ القرار في الوقت غير المناسب يفقدها تأثيرها على عملية اتخاذ القرار.

4-2-الخصائص الثانوية للمعلومات:

تتمثل أهم الخصائص الثانوية الواجب توفرها في المعلومات في ما يلي:

- 4-2-1- القابلية للفهم:** أن تكون المعلومات مفهومة من جانب متخذ القرار، وتتأثر هذه الخاصية من زاويتين، من زاوية مهارة من يعد المعلومات وزاوية مهارة من يستخدم تلك المعلومات (محمد، مطر، 2014، صفحة 314)؛
- 4-2-2- الصحة والدقة:** هي من الخصائص المفيدة والمهمة لأن المعلومات لا تكون نافعة إذ توفرت في الوقت الملائم دون أن تكون صحيحة ودقيقة، لأن توفر معلومات خاطئة ومضللة من شأنها أن تؤدي إلى اتخاذ قرارات خاطئة، ويجب التفرقة بين الصحة والدقة فالتقرير الذي يوضح أن أرباح المؤسسة هو 100 دينار جزائري في السنة الماضية ربما يكون صحيح بالرغم من أن الأرباح الدقيقة للمؤسسة هي 100.43 دينار جزائري (ليتراي، هينجر، 1988، الصفحات 26-27)؛

- 4-2-3- قابلية المقارنة:** تشير قابلية المقارنة إلى المعلومات التي يمكن مقارنتها عبر الوقت بين المؤسسات، ولتحقيق قابلية المقارنة ينبغي أن تكون المعاملات والأحداث المتشابهة بنفس الطريقة (حواس، صلاح، 2012، الصفحات 9-10)؛
- 4-2-4- الموضوعية (الابتعاد عن التحيز):** والتي تعني الابتعاد عن التقدير والحكم الشخصي والاستناد على مصادر حقيقية للمعلومات المحاسبية وهو ما يعني أن لا تكون المعلومات المحاسبية منحازة لصالح مجموعة من المستفيدين على حساب المجموعات الأخرى (وابل بن علي، الوابل، 2001، صفحة 13).

- 4-2-5- الموثوقية:** تشير الموثوقية إلى المعلومات التي تخلو من الخطأ المادي والتحيز والتي يمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين لتمثل بصدق ما يقصد تمثيله أو ما يتوقع على نحو معقول أن تمثله، ويجب أن تتصف المعلومات بما يلي لتكون موثوقة:

- أن تخلو من الخطأ المادي؛
- أن تكون محايدة وتخلو من التحيز؛
- أن تمثل بصدق المعاملات والأحداث الأخرى التي تقصد تمثيلها، وكذا الحيلة والحذر أثناء التقديرات (حواس، صلاح، 2012، الصفحات 9-10).

4-2-6- الثبات: وتعرف أيضا بالتمائل وهي خاصية إن توفرت مكنت المستخدم من إجراء المقارنات في المؤسسة الواحدة أو بين عدة مؤسسات، ويقصد بالتمائل والثبات تطبيق نفس الطرق والأساليب المحاسبية في المؤسسة الواحدة لسنوات متعددة أو تطبيق هذه الطرق والأساليب في المؤسسات المتعددة (مؤيد، راضي خنفر، 2006، صفحة 21).

4-2-7- الشمول: أي مدى شمولية البيانات على المعلومات حيث تمكن هذه الخاصة من الإجابة عن كل علامات الاستفهام التي ينبغي أن يعرفها المستخدمون؛

4-2-8- المرونة: تشير هذه الخاصية إلى مدى مرونة البيانات ويمكن التوصل إلى قيمة هذه الخاصية بصورة تقريبية (الحيالي، وليد ناجي، 1991، الصفحات 23-24)؛

4-2-9- الموضوعية: أي مدى تعبير المعلومات على الحقائق بدون تحريف وبعيد عن التحيز الشخصي (الحيالي، وليد ناجي، 1991، صفحة 25).

5- مستخدمو القوائم المالية واحتياجاتهم من المعلومات:

تخدم المعلومات فئتين داخلية وخارجية:

5-1- مستخدمين داخليين:

يتمثل المستخدمون الداخليين للمعلومات المفصح عنها في:

5-1-1- مالكي المؤسسة: مالكي المؤسسة هم الأشخاص الذين قاموا بتمويل هذه المؤسسة ولذلك يحرص هؤلاء على معرفة نتيجة أعمال المؤسسة ومركزها المالي لمعرفة ما إذا كانوا قد حققوا ربحا نتيجة استثمار أموالهم في هذه المؤسسة، وكمؤشر في استمرارية استثمارهم لأموالهم في هذه المؤسسة أو استردادها جزئيا أو كليا لاستثمارها في بديل أكثر ربحية (الخدش، حسام الدين، 1998، الصفحات 20-21).

5-1-2- إدارة المؤسسة: تعتبر إدارة المؤسسة من المستخدمين الداخليين للمعلومات المالية، وتهتم الإدارة في هذا الصدد بنتائج المؤسسة من ربح أو خسارة خلال فترة زمنية معينة، وقدرة المؤسسة على جذب رؤوس الأموال من خلال معدلات العائد المتوقع على رأس المال، نظرا لأن هذه المعدلات ستعمل على جذب رؤوس أموال المستثمرين القائمين والمحتملين من ناحية، وتقييم أداء الإدارة من ناحية أخرى مما يعني استمرارهم في أداء واجباتهم داخل المؤسسة (الأميرة، إبراهيم عثمان، 2006، صفحة 358).

5-1-3- العاملين في المؤسسة: كثيرا ما نلقي باللوم على العاملين لعدم ولائهم للمؤسسة وكثيرا ما نسمع من العاملين عدم مبالاتهم لربحية أو خسارة المؤسسة انطلاقا من أنهم سيحصلون على رواتبهم في نهاية الشهر مهما كانت نتيجة أعمال المؤسسة، وهذا اعتقاد خاطئ فالمؤسسة الناجحة هي التي تمنح العاملين مكافآت وعلاوات تشجيعية أما المؤسسات غير الناجحة فهي التي تستغني عن عدد من العاملين فيها لتخفيف الأعباء والتكاليف، الأمر الذي يستدعي من العاملين تتبع الوضعية المالية للمؤسسة (الخدش، حسام الدين، 1998، الصفحات 20-21).

5-2- مستخدمين خارجيين:

يتمثل المستخدمون الخارجيون للمعلومات المفصّل عنها في:

5-2-1- المقرضون: وتتمثل فئة المقرضون في جميع الأطراف الذين يقرضون أموالهم للمؤسسة لاقتناء بضاعة أو أصول أو خدمات بالأجل، وتتم هذه الفئة أساساً بمقدرة المؤسسة على توليد النقدية التي تكفي لاسترداد ما قدموه له من أموال في الموعد المقرر (الصبان، محمد سمير؛، 2006، صفحة 382).

5-2-2- المستثمرون المحتملون: وهذا بمقدرة تقرير ما إذا كان سوف يتم استثمار أموالهم في المؤسسة أم لا (طارق، عبد العال؛، 2006، صفحة 39).

5-2-3- العملاء: حيث يهتمون بتكوين فكرة عامة عن قدرة المؤسسة على الاستمرار بتزويد السلع بجودة ونوعية معينة وبكميات كافية وأسعار معقولة.

5-2-4- الموظفون والمستخدمون المنتظرون: يهتمهم معرفة المركز المالي للمؤسسة، وقدرتها على تحقيق الأرباح وثباتها للحكم على إمكانية استثماراتها، فالوضع المالي الجيد للمؤسسة بشكل عام يساعد على الاستقرار النفسي للموظفين وثباتهم في عملهم؛

5-2-5- نقابات واتحاديات العمال: وذلك للدفاع على حقوق أعضائها أمام أصحاب العمل فيما يتعلق بتحديد الأجور والرواتب وظروف العمل في ضوء الوضع المالي للمؤسسة؛

5-2-6- الغرف التجارية والصناعية: وذلك لإعداد الدراسات والإحصائيات المتعلقة بقطاعي الصناعة والتجارة؛

5-2-7- المواطنون بشكل عام: الذين يحتاجون إلى معرفة الأحوال المالية للمؤسسة كثقافة عامة.

5-2-8- الأطراف الذين لهم رقابة قانونية ومصلحة عملية ومنها:

- الدوائر والوحدات الحكومية ذات العلاقة وأهمها مديرية الضرائب بهدف تحديد مقدار الضريبة التي تفرض على المؤسسة (محمود، الخلاية؛، 2007، الصفحات 13-14)؛

- السلطات القضائية التي تحتاج للقوائم المالية والمعلومات المحاسبية للفصل في أمور التفليسة والمنازعات؛

- الباحثون الماليون الاقتصاديون وغيرهم من المختصين في الجامعات والكليات والمعاهد التجارية وكذلك طلبة هذه المؤسسات الذين يحتاجون إلى البيانات والقوائم المالية لأغراض الدراسة والتحليل (محمود، الخلاية؛، 2007، صفحة 15).

5-2-9- الجمهور العام: وهي تشمل باقي الفئات مثل الخبراء والمؤسسات العامة وغيرها (الحياي، وليد ناجي؛، 1991، الصفحات 26-27).

المحور الثاني: الإفصاح الاختياري في مؤسسة روية من خلال النسب المالية

ستتعرف من خلال هذا المحور إلى أهم النسب المالية التي يمكن أن يعتمد عليها المستخدمون في ترشيد قراراتهم، مع العلم أن الإفصاح عن النسب المالية يدخل ضمن متطلبات الإفصاح الاختياري وليس الإفصاح الإجباري.

1- نسب الهيكلية: حيثتضم كل من نسب هيكلية الأصول والخصوم للمؤسسة وتمكن من معرفة أهمية كل عنصر من العناصر المكونة للميزانية.

1-1- نسب هيكلية الأصول:

الجدول الموالي يوضح نسب هيكلية الأصول لمؤسسة روية:

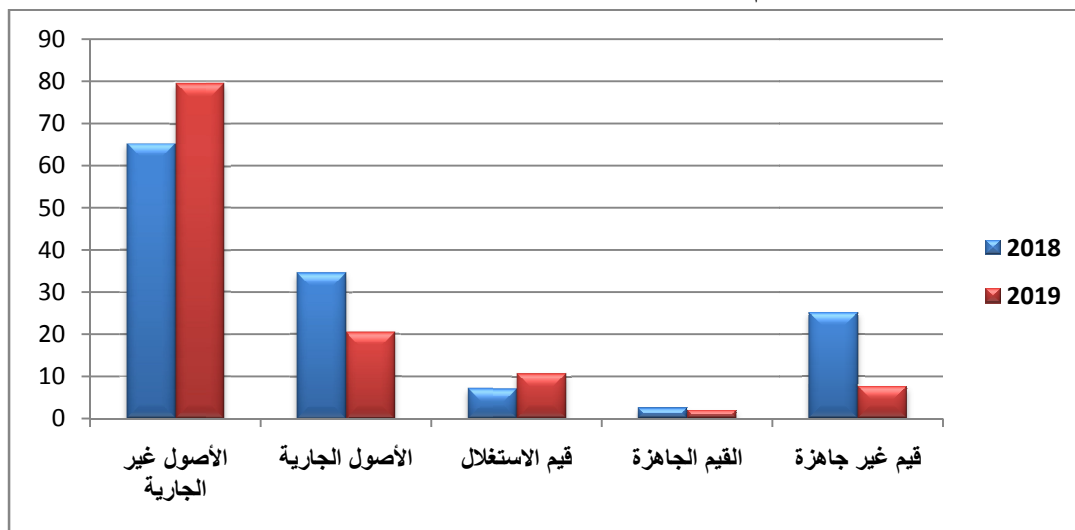
الجدول رقم (02): نسب هيكلية الأصول لمؤسسة روية

البيان	السنوات	2018	2019
الأصول غير الجارية			
نسبة الأصول غير الجارية =		%65,3	%79,51
مجموع الأصول			
الأصول الجارية			
نسبة الأصول الجارية =		%34,74	%20,49
مجموع الأصول			
قيم الاستغلال			
نسبة قيم الاستغلال =		%7,1	%10,84
مجموع الأصول			
قيم جاهزة			
نسبة قيم جاهزة =		%2,5	%2,0
مجموع الأصول			
قيم غير جاهزة			
نسبة قيم غير جاهزة =		%25,2	%7,63
مجموع الأصول			

المصدر: من إعداد الباحثان اعتماداً على وثائق المؤسسة .

ويمكن توضيح تطور نسب هيكلية الأصول من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (01): تطور نسب هيكلية الأصول لمؤسسة روية



المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (2).

من خلال التمثيل البياني السابق الذي يوضح تطور الأصول لمؤسسة روية نجد أن:

➤ **الأصول غير الجارية (الأصول الثابتة):** نلاحظ زيادة في نسب الأصول غير الجارية في سنوات الدراسة، حيث أن نسب الأصول غير الجارية في سنوات الدراسة محصورة بين نسبتيهما 65 % سنة 2018 ونسبة 79 % سنة 2019 من إجمالي أصول المؤسسة.

➤ **الأصول الجارية (المتداولة):** إن نسب الأصول الجارية لمؤسسة روية متناقصة في سنوات الدراسة، حيث أنها محصورة بين نسبتيهما 34 % سنة 2018 و 20 % سنة 2019 من إجمالي أصول المؤسسة.

➤ **قيم الاستغلال:** نلاحظ تقارب في نسب قيم الاستغلال لمؤسسة روية خلال سنوات الدراسة، حيث أنها محصورة بين نسبتيهما 7 % و 10 % من إجمالي أصول المؤسسة.

➤ **القيم القابلة للتحقيق:** نلاحظ انخفاض مستمر في نسبة القيم القابلة للتحقيق لمؤسسة روية وهذا نتيجة تحصيل المؤسسة لقيمها القابلة للتحصيل سنة 2019.

➤ **القيم الجاهزة:** نلاحظ أن نسب القيم الجاهزة لمؤسسة روية منخفضة وغير مستقرة خلال سنوات الدراسة وهي غير مقبولة قد تعرض المؤسسة لمشاكل في السيولة مما يجعلها غير قادرة على مواجهة التزاماتها القصيرة بالسيولة الجاهزة لديها.

1-2- نسب هيكلية الخصوم لمؤسسة روية

الجدول الموالي يوضح نسب هيكلية الخصوم لمؤسسة روية وطرق حسابها:

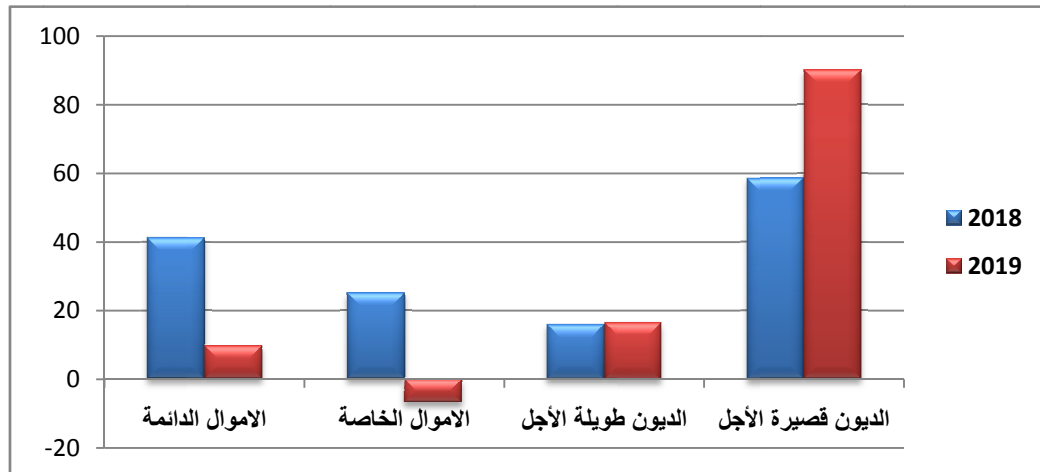
جدول رقم (03): نسب هيكلية الخصوم لمؤسسة روية

البيان	السنوات	2018	2019
الأموال الدائمة نسبة الأموال الدائمة = مجموع الخصوم	_____	%41,28	%9,75
الأموال الخاصة نسبة الأموال الخاصة = مجموع الخصوم	_____	%25,18	%-6,90
الديون طويلة الأجل نسبة الديون طويلة الأجل = مجموع الخصوم	_____	%16,09	%16,62
الديون قصيرة الأجل نسبة الديون قصيرة الأجل = مجموع الخصوم	_____	%58,71	%90,24

المصدر: من إعداد الباحثان اعتماداً على وثائق المؤسسة .

ويمكن توضيح تطور نسب هيكلية الخصوم من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (02): تطور نسب هيكلية الخصوم لمؤسسة روية



المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (03).

من خلال التمثيل البياني السابق الذي يوضح تطور الخصوم لمؤسسة روية نجد أن:

- **الأموال الدائمة:** نلاحظ أن نسب الأموال الدائمة لمؤسسة روية تناقصت كثيرا في سنة 2019 نتيجة انخفاض الاموال الخاصة وهذا بسبب الخسارة الكبيرة المحققة في هذه السنة.
- **الأموال الخاصة:** تناقصت قيمة الأموال الخاصة لمؤسسة روية كثيرا في سنة 2019 نتيجة الخسارة الكبيرة المحققة في هذه السنة (نتيجة المؤسسة خسارة وتم امتصاصها بالأموال الخاصة).
- **الديون طويلة الأجل:** نلاحظ أن مؤسسة روية تعتمد على الديون طويلة الأجل بنسب متقاربة حوالي 16% من إجمالي الخصوم.
- **الديون قصيرة الأجل:** نلاحظ أن مؤسسة روية تعتمد على الديون قصيرة الأجل بنسب مرتفعة تتجاوز 90% من إجمالي الخصوم خلال سنة 2019، وهذا يدل على أن المؤسسة تعتمد على الديون قصيرة الأجل لتغطية جزء من أصولها غير الجارية.

2- نسب السيولة لمؤسسة روية

الجدول الموالي يوضح أهم هذه النسب:

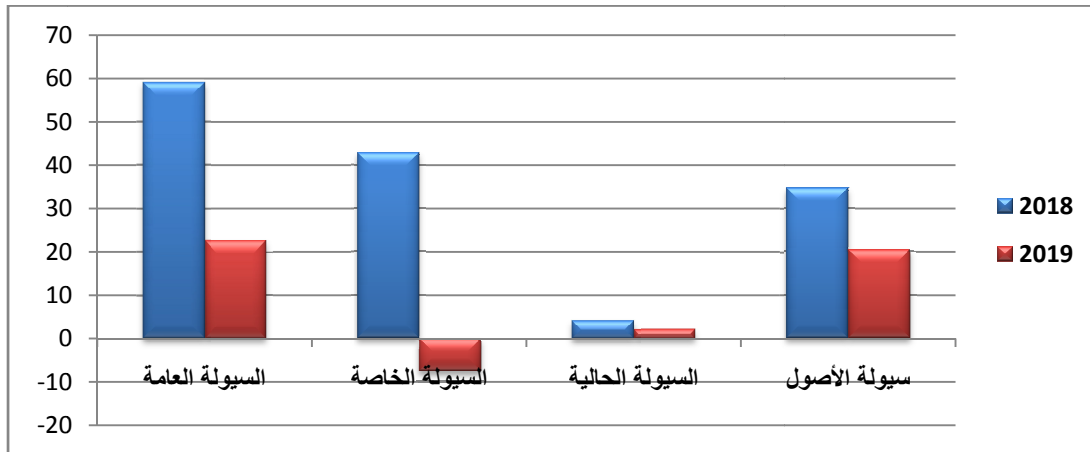
جدول رقم (04): نسب السيولة لمؤسسة روية

البيان	السنوات	2018	2019
الأصول الجارية نسبة السيولة العامة = الديون قصيرة الأجل		%59,17	%22,69
الحقوق نسبة السيولة الخاصة = الديون قصيرة الأجل		%42,88	%-7,60
القيم الجاهزة نسبة السيولة الحالية = الديون قصيرة الأجل		%4,24	%2,21
الأصول الجارية نسبة سيولة الأصول = مجموع الأصول		%34,74	%20,48

المصدر: من إعداد الباحثان اعتماداً على وثائق المؤسسة .

ويمكن توضيح تطور نسب السيولة من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (03): تطور نسب السيولة لمؤسسة روية



المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (04).

من خلال التمثيل البياني السابق الذي يوضح تطور نسب السيولة لمؤسسة روية نجد أن:

➤ **السيولة العامة:** من خلال الجدول السابق نلاحظ أن نسبة السيولة العامة في سنة 2018 وسنة 2019 أقل من الواحد بمعنى أن المؤسسة تعاني من مشكل عدم توفر السيولة في سنة 2015 وسنة 2016، مما يجعل المؤسسة غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل بالاعتماد على أصولها الجارية، بمعنى أن رأس المال العامل في السنتين سالب وهذا ما تم تأكيده سابقاً.

➤ **السيولة الخاصة:** من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن هذه النسبة أقل من 50% في سنوات الدراسة ومتناقصة في سنة 2019 نتيجة الخسارة الكبيرة المحققة في هذه السنة، وعليه فإن رأس مال الخاص سيكون سالبا وهذا تم تأكيده سابقا.

➤ **السيولة الحالية (الجاهزة):** من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن هذه النسبة في سنوات الدراسة منخفضة جدا، وعليه فالمؤسسة غير قادرة على تسديد ديونها قصيرة الأجل باستخدام سيولتها الحالية (الجاهزة) فقط.

3- نسب التمويل لمؤسسة روية

توضح هذه النسب مختلف مصادر التمويل في المؤسسة ويمكن حساب هذه النسب كما يلي:

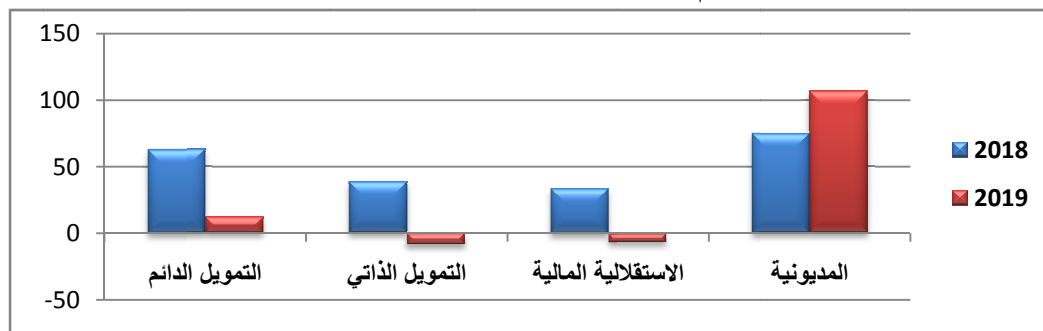
جدول رقم (05): نسب التمويل لمؤسسة روية

البيان	السنوات	2018	2019
الأموال الدائمة			
نسبة التمويل الدائم = الأصول غير الجارية		%63,26	%12,27
الأموال الخاصة			
نسبة التمويل الذاتي (الخاص) = الأصول غير الجارية		%38,59	%-8,63
الأموال الخاصة			
نسبة الاستقلالية المالية = مجموع الديون		%33,66	%-6,42
مجموع الديون			
نسبة المديونية (قابلية السداد) = مجموع الأصول		%74,82	%106,86

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على وثائق المؤسسة .

ويمكن توضيح تطور نسب التمويل من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (04): تطور نسب التمويل لمؤسسة روية



المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (05).

من خلال التمثيل البياني السابق الذي يوضح تطور نسب التمويل لمؤسسة روية نلاحظ أن:

➤ **التمويل الدائم:** من خلال الجدول نلاحظ أن هذه النسبة أقل من الواحد في سنة 2018 وسنة 2019 وهذا يدل على أن المؤسسة لا يمكنها تمويل أصولها غير الجارية بالأموال الدائمة وعليه فالمؤسسة تمول جزء من أصولها الغير جارية بواسطة الديون قصيرة الأجل.

➤ **التمويل الذاتي (الخاص):** من خلال الجدول السابق نجد أن النسبة أقل من الواحد في سنوات الدراسة، أي أن مؤسسة روية لم تتمكن من تمويل أصولها غير الجارية (الثابتة) بأموالها الخاصة مما جعل المؤسسة تبحث عن مصادر خارجية (الاقتراض)، وتم تأكيد هذا سابقا من خلال قيم رأس المال الخاص التي كانت سالبة في كل سنوات الدراسة.

➤ **الاستقلالية المالية:** من خلال الجدول السابق نلاحظ أن النسبة أقل من الواحد لأن الأموال الخاصة أقل من مجموع الديون وهذا ما يجعل المؤسسة غير مستقلة ماليا.

➤ **المديونية (التمويل الخارجي):** نلاحظ أن نسبة المديونية أكبر من 50% بكثير في كل سنوات الدراسة وهذا يؤكد أن المؤسسة تعتمد بصفة كبيرة على مصادر خارجية في التمويل مما يجعلها غير مستقلة ماليا.

الخاتمة:

إن زيادة المطالبة بالإفصاح الاختياري أصبح ضرورة ملحة على المؤسسات الاقتصادية الوطنية وهذا لما له من دور وأهمية في عملية اتخاذ القرار، وعليه ومن خلال الورقة البحثية نستنتج أن:

➤ محدودية فهم المعلومات من بعض المستخدمين يفرض على المؤسسة الإفصاح الاختياري لإعطائهم معلومات أكثر لتسهيل عملية اتخاذ القرار لديهم؛

➤ اختلاف احتياجات المستخدمين من المعلومات وهذا ما يوفره الإفصاح الاختياري؛

➤ إمكانية الاعتماد على المعلومات المفصحة عنها اختياريًا في عملية التنبؤ خصوصا ما تعلق بالتنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة؛

➤ مساعدة المستخدمين في ترشيد قراراتهم من خلال توفير المعلومات الملائمة والضرورية في عملية اتخاذ القرار؛

➤ يحقق الإفصاح الاختياري العدالة بين مختلف المستخدمين من خلال إتاحة المعلومات لكل المستخدمين دون تحيز؛

➤ يساعد الإفصاح الاختياري في إعطاء الصورة الحقيقية للمؤسسة وهذا نتيجة الإفصاح عن كل المعلومات الضرورية والمتعلقة بالمؤسسة وبدون تضليل؛

➤ يزيد الإفصاح الاختياري من مصادر تمويل المؤسسة، لأن المستثمرون يختارون المؤسسة الأكثر إفصاحا للمعلومات للاستثمار فيها.

قائمة المراجع

- الأميرة ابراهيم عثمان. (2006). مبادئ المحاسبة الادارية. مصر: المكتب الجامعي الجديد.
- الحياي وليد ناجي. (1991). المدخل في المحاسبة الادارية. الدنمارك: الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك.

- الخدّاش حسام الدين. (1998). أصول المحاسبة المالية (الطبعة الأولى). عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- الدون س هندريكسن. (1990). النظرية المحاسبية (الطبعة الرابعة). الاسكندرية: دار المطبوعات الجامعية.
- الصبان محمد سمير. (2006). مبادئ المحاسبة المالية. مصر: المكتب الجامعي الحديث.
- حواس صلاح. (2012). المحاسبة المالية حسب النظام المحاسبي المالي. الجزائر.
- زياد هام السقا. (04-12-2012). دور النشر الالكتروني للقوائم المالية في تفعيل حوكمة الشركات. مؤتمر دولي أول المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية. المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة المسيلة.
- زين عبد المالك. (2015). القياس والافصاح عن عناصر القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي دراسة مجمع صيدال وحدة الحراش (2012-2013) (مذكرة ماجستير). بومرداس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة أحمد بوقرة.
- سامي محمد الوقاد. (2011). نظرية المحاسبة. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- ضيف الله محمد الهادي. (04-12-2012). الاتجاهات الحديثة لتطوير وظيفة الافصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولي. المؤتمر الدولي الأول المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية. المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة المسيلة.
- طارق عبد العال. (2006). تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان. الاسكندرية: الدار الجامعية.
- طلبة أميرة. (2009). أثر الافصاح المالي والمحاسبي على القيمة السوقية للسهم دراسة حالة بعض الشركات المدرجة في البورصة (مذكرة ماجستير). قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير: جامعة منتوري.
- غزاي سبيل المطيري. (2012). العوامل المؤثرة في مستوى الافصاح عن المعلومات على الأنترنت في القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الكويتية (مذكرة ماجستير). الأردن، كلية الأعمال: جامعة الشرق الأوسط.
- ليتراي هينجر. (1988). المحاسبة الادارية. السعودية: دار المريخ.
- محمد طارق يوسف. (2007). الافصاح والشفافية كأحد مبادئ حوكمة الشركات. مصر: المنظمة العربية للتنمية الادارية.
- محمد مطر. (2007). مبادئ المحاسبة المالية (الطبعة الرابعة). عمان: دار وائل للنشر.
- محمد مطر. (2014). نظرية المحاسبة (الطبعة الثانية). مصر: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات.
- محمود الخلاية. (2007). مبادئ المحاسبة (الطبعة الثالثة). الاردن: دار المكتبة الوطنية.
- مؤيد راضي خنفر. (2006). تحليل القوائم المالية (مدخل نظري وتطبيقي) (الطبعة الأولى). الاردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- وابل بن علي الوابل. (2001). أسس المحاسبة (الطبعة الثالثة). السعودية: فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية.
- وصفي أبو الفتاح أبو المكارم. (2002). دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية (الطبعة الثانية). الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة.